**الاحصاء الفلسطيني: إرتفاع مؤشر أسعار الجملة[[1]](#footnote-1)1 خلال الربع الأول من العام 2023**

سجل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في فلسطين ارتفاعاً نسبته **1.00%** خلال الربع الأول من العام 2023 مقارنة بالربع الرابع من العام 2022، بواقع **2.02%** للسلع المنتجة محلياً، وبنسبة **0.63%** للسلع المستوردة.

ويرجع السبب الرئيسي لهذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار السلع ضمن **قسم تجارة الجملة عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية بنسبة 1.05%، والذي يشكل ما نسبته 89% من تجارة الجملة،** حيث ارتفعت أسعار البيع بالجملة لمجموعة من الفئات على النحو الآتي: الفواكه والخضار بنسبة 9.40%، والحيوانات الحية بنسبة %7.65، والنفايات والخردة والمنتجات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر بنسبة 6.39%، ومنتجات التبغ بنسبة 4.42%، وبيع مواد البناء والأجهزة ومعدات السباكة والتدفئة ولوازمها بنسبة 2.75%، ومنتجات الألبان والبيض بنسبة 1.15%.

في المقابل انخفضت أسعار البيع بالجملة لمجموعة من الفئات على النحو الآتي: الحبوب والبذور بمقدار 9.70%، والوقود الصلب بمقدار 7.42%، والمستحضرات الصيدلانية والدوائية بمقدار 4.51%، والاسماك واللحوم ومنتجاتها بمقدار 4.25%.

كما سجل **قسم تجارة الجملة والمفرد "التجزئة" واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية ارتفاعاً نسبته 0.57%، والذي يشكل ما نسبته 11% من تجارة الجملة،** حيث ارتفعت أسعار بيع وصيانة واصلاح الدراجات النارية وقطع غيارها والاكسسوارات المتصلة بها بنسبة 33.33%، كما ارتفعت أسعار البيع بالجملة لمجموعة المركبات ذات المحركات بنسبة 1.10%.

**تنويه لمستخدمي البيانات:**

* تم تحديث سنة الأساس للرقم القياسي لأسعار الجملة لتصبح 2021.
* تم تحديث منهجية الرقم القياسي لأسعار الجملة؛ هيكل الأوزان، إطار العينة ومنافذ البيع بالجملة، ومعادلة لاسبير المعدلة في احتساب المؤشر.
* تم الاعتماد على التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية "التنقيح الرابع" الصادر عن شعبة الاحصاء في الأمم المتحدة، لتصنيف أقسام تجارة الجملة وفئات البيع بالجملة ضمن الباب زاي "45-47" تجارة الجملة والمفرد "التجزئة" واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية، تم استثناء القسم 47 والخاص بتجارة المفرد "التجزئة".



1. 1سعر إعادة البيع للسلع الجديدة أو المستعملة إلى تجار التجزئة سواء بغرض الاستهلاك أو إعادة الاستخدام في المجالات الصناعية أو التجارية أو المؤسسية أو المهنية، حيث يشمل سعر الجملة ضريبة القيمة المضافة وأجور النقل. [↑](#footnote-ref-1)